



المجلس التنفيذي
الدورة العادية الأربعون
20 يناير 3 فبراير 2022
أديس أبابا، إثيوبيا

EX.CL/1316(XL)

الأصل: إنجليزي

تقرير مرحلي عن التأثير الاجتماعي والاقتصادي لجائحة كورونا على الاقتصادات
الأفريقية: استجابات السياسة الأفريقية من أجل تحقيق انتعاش اقتصادي وتنمية
أقوى ومستدام

بإعداد:

ألبرت موشانجا

مفوض للتنمية الاقتصادية والتجارة والصناعة والتعدين

0.1 مقدمة

إن هذا التقرير تحديث للإحاطة المقدمة لاجتماع لجنة الممثلين الدائمين المنعقدة في 29 سبتمبر 2021 حول تأثير جائحة كورونا التي تشكل تحديًا غير مسبوق للاقتصادات الأفريقية التي دخلت مرحلة ركود لأول مرة منذ أكثر من نصف قرن.

وفي هذا الصدد، يقدم الموجز تقييمًا محدثًا للتأثير الاجتماعي والاقتصادي للجائحة على إفريقيا ويقترح بعض الإجراءات الاستراتيجية لمساعدة الدول الأعضاء على تحقيق انتعاش قاري أقوى ومرن ومستدام.

إن الموجز مقسم على النحو التالي:

- تأثير جائحة كورونا على الاقتصادات الأفريقية مع التركيز بشكل خاص على الآثار الاقتصادية والمالية والاجتماعية للأزمة؛
- الاستجابات الاقتصادية والمالية على مستوى القارة لتسهيل الانتعاش القوي والمستدام من الجائحة؛
- الاستجابات الدولية لمساعدة أفريقيا على التخفيف من تأثير الأزمة الاقتصادية الناجمة عن جائحة كورونا.
- آفاق الانتعاش الاقتصادي والتوقعات المتوسطة الأجل وتحديات الشمولية،
- الخلاصة وتوصيات السياسة لتحسين فرصة إعادة البناء بشكل أفضل.

0.2 تأثير جائحة كورونا على الاقتصادات الأفريقية

- بعد الانتعاش في عام 2021 يشهد الاقتصاد العالمي تباطؤًا واضحًا وسط تهديدات جديدة لمتحورات كورونا وارتفاع معدلات التضخم والديون وعدم المساواة في الدخل، مما قد يعرض انتعاش الاقتصادات الناشئة والنامية للخطر (البنك الدولي، 2022)
- من المتوقع أن يتباطأ النمو العالمي بشكل ملحوظ من 5.5 في المائة في عام 2021 إلى 4.1 في المائة في عام 2022 و 3.2 في المائة في عام 2023 مع تبيد الطلب المكبوت وتراجع الدعم المالي والنقدي في جميع أنحاء العالم.
- بينما يُتوقع أن تعود الاقتصادات المتقدمة إلى نموها قبل نقشي الجائحة بحلول عام 2023 فإن أفريقيا لن تستعيد مكاسبها المفقودة في وقت قريب.
- ينبغي لإفريقيا أن تنمو بسرعة مضاعفة حتى عام 2026 لتستعيد حصتها من الناتج المحلي الإجمالي العالمي البالغة 3.8% قبل الجائحة.
- في عام 2020، تقلص النمو الاقتصادي في إفريقيا بنسبة 2.1%. ومع ذلك، انتعشت القارة بشكل طفيف في عام 2021 وشهدت نموًا بنسبة 3.4% مدعومًا بانتعاش أسعار السلع الأساسية والاستئناف الجزئي للسياحة والإجراءات الصارمة لمكافحة الجائحة. وعلى الرغم من أنه يُتوقع أن يستمر هذا النمو الهامشي في عام 2022 إلا أنه يظل عرضة لظهور متحورات جديدة ولقاحات غير كافية، مما قد يعرقل التقدم.
- لا يزال بطء مسار النمو في إفريقيا يعيق تحقيق تطلعات وأهداف أجندة 2063 وأهداف التنمية المستدامة.
- تظل معدلات التطعيم منخفضة، حيث تم تطعيم ما لا يقل عن 10% من السكان الأفريقيين بشكل كامل وأكثر من 11% جزئيًا وتلقي 0.4% جرعات معززة. ستؤثر هذه الأرقام المنخفضة على النشاط الاقتصادي وانتعاش السياحة والحيز المالي للأمم.

- يشير التقييم الأولي للتأثير الاجتماعي للجائحة إلى أنه قد فقد، على الصعيد العالمي وخلال الربعين الأولين من عام 2020، أكثر من 103 ملايين وظيفة بدوام كامل بمتوسط خسارة في الدخل يقدر بنسبة 10.7 في المائة حيث تمثل النساء نسبة 54 في المائة ممن فقدوا وظائفهم بسبب جائحة كورونا.
- بينما كان 478 مليون شخص يعيشون في فقر مدقع في عام 2019، تشير التقديرات إلى أنه، في عام 2021، كان 490 مليون شخص في أفريقيا يعيشون تحت خط الفقر على 1.90 دولارًا أمريكيًا في اليوم (تعادل القوة الشرائية) وهو ما يزيد بمقدار 37 مليون شخص عما كان متوقعًا في غياب الجائحة. في عام 2022، من المتوقع أن يرتفع الرقم مع استمرار الإجراءات الصارمة المتعلقة بجائحة كورونا للحد من المتحورات الجديدة (الأونكتاد، 2021)
- تشير التوقعات أيضًا إلى أنه يمكن أن يظل تراكم رأس المال في إفريقيا أقل من مسارات ما قبل كورونا حتى عام 2030.
- يمكن أن تكون الاضطرابات الأكثر تأثيرًا على الاقتصادات الوطنية هي انخفاض الإنتاجية، وانخفاض استخدام رأس المال وزيادة تكاليف التجارة.
- يضاف إلى ذلك الخسائر في الإنجازات التعليمية والصحية، مما قد يعيق قدرة الجيل الحالي على كسب مداخيل أعلى وتحسين رفاهيته. ستؤدي كل هذه الاضطرابات إلى إبطاء التحول الإنتاجي لأفريقيا وبالتالي تحقيق أجندة 2063 للاتحاد الأفريقي.
- تشكل الجائحة أيضًا تهديدًا غير مسبوق لتمويل تنمية إفريقيا حيث خلقت مخاطر جديدة وأدت إلى تفاقم نقاط الضعف الموجودة مسبقًا.
- انخفض إجمالي المدخرات الوطنية في إفريقيا بنسبة 18% بين عامي 2019 و2020، وانخفضت نسبة الإيرادات الحكومية العامة إلى الناتج المحلي الإجمالي بنسبة نقطة مئوية إلى 21% في عام 2021. ومن المتوقع حدوث انتعاش بنسبة 22% في عام 2022 سيظل ثابتًا طوال عام 2023.
- انخفضت التحويلات المالية إلى أفريقيا من 83 مليار دولار في عام 2020 إلى 77 مليار دولار في عام 2021 ومن المتوقع أن يستمر الانخفاض إلى 76 مليار دولار في عام 2022. وستستند توقعات عام 2022 إلى توزيع اللقاحات على نطاق واسع وزيادة الإنتاج والتقدم التكنولوجي. ونتيجة لذلك، سيزداد النشاط الاقتصادي، والسفر الدولي، والاستثمار عبر الحدود، وكلها محركات لزيادة التحويلات.
- انخفض الاستثمار الأجنبي المباشر بنسبة 16 في المائة في عام 2020 إلى 40 مليار دولار من 47 مليار دولار في عام 2019. وفي عام 2021 كان من المتوقع أن يستمر الاستثمار الأجنبي المباشر في النمو مع زيادة بنسبة 5 إلى 10 في المائة على أساس سنوي. إن صورة الاستثمار لعام 2022 قاتمة حيث لوحظ اتجاه هبوطي محتمل بسبب ارتفاع التضخم والتباطؤ الاقتصادي العالمي (الأونكتاد، 2021)
- في ظل زيادة الإنفاق الاجتماعي بشكل كبير وبلوغه ذروته عند 154 مليارًا في عام 2020، كان لحزم التحفيز المالي آثار مباشرة وفورية على أرصدة ميزانيات البلدان، واحتياجات الاقتراض، ومستويات الديون. ارتفع العجز المالي القاري إلى 6.4% في عام 2020، على الرغم من انخفاضه بشكل طفيف في عام 2021 إلى 4.9% وتوقعات عام 2022 بنسبة 3.7%.
- ارتفعت نسبة الديون إلى الناتج المحلي الإجمالي بمقدار 10 و15 نقاط مئوية من 60% في 2019 إلى 70% في 2020 و75% في 2021. ومن المتوقع أن ينخفض الرقم في 2022 إلى 67.8%.
- تقدر التكلفة النقدية لرفع مستوى الفقر المدقع إلى 1.90 دولار في اليوم بنحو 4.5 مليار دولار لعام 2021 - حوالي 90.7 مليون دولار في المتوسط لكل بلد.
- يقدر البنك الأفريقي للتنمية أن الحكومات الأفريقية بحاجة إلى تمويل إجمالي إضافي بحوالي 154 مليار دولار في 2020/21 للاستجابة للأزمة. ومن المتوقع أن يرتفع الرقم في عام 2022 بسبب الشكوك المحيطة بالجائحة.

- دفعت الجائحة أيضا إجمالي الدين العالمي إلى أعلى مستوى في نصف قرن ويمكن أن تعقد الجهود المستقبلية المنسقة لتخفيف عبء الديون، حسبما ذكر التقرير. دعا البنك الدولي إلى "تعاون عالمي" لمساعدة الاقتصادات النامية على توسيع مواردها المالية اللازمة لتحقيق التنمية المستدامة.

التوقعات لعام 2022 وما بعده مواتية ولكنها ضعيفة لتحقيق أجندة 2063

- تؤكد تقديرات الاتحاد الأفريقي / منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي والبنك الأفريقي للتنمية أن التوقعات لعام 2021 إيجابية، حيث نمت القارة بنحو 3.4 في المائة، بعد انكماش نسبته 2.1 في عام 2020 ومن المتوقع أن تكون أرقام 2022 أكثر إيجابية.
- هذا الانتعاش المتوقع للنمو أقل بكثير من مستويات ما قبل الأزمة بنسبة 4.6 في المائة وأقل بكثير من النمو المطلوب بنسبة 7 في المائة على المدى الطويل لتحقيق أهداف وغايات أجندة 2063 وأهداف الأمم المتحدة للتنمية المستدامة.
- يقدر العجز الإجمالي في الحساب الجاري لأفريقيا بنحو 5.5 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2020 ومن المتوقع أن يتقلص إلى 4.1 في المائة في عام 2021 و 2.7 في المائة في عام 2022.
- يعكس التضيق إلى حد كبير الانتعاش المتوقع للناتج المحلي الإجمالي وصادرات السلع الأساسية لأفريقيا. ومن المتوقع أيضا أن يؤدي ضعف الطلب المحلي وقلة المشروعات الرأسمالية إلى خفض الطلب على الواردات على المدى المتوسط.
- مع ذلك، فإن التحسن المتوقع في أرصدة الحساب الجاري غير مؤكد خاصة بالنسبة للبلدان التي لديها قطاعات كثيفة الاتصال مثل السياحة والضيافة والترفيه والنقل. كان الحساب الجاري مدفوعاً بشكل أساسي بالعجز التجاري وصافي مدفوعات العوامل الخارجية.

0.3 الاستجابات الاقتصادية والمالية على مستوى القارة لتحقيق انتعاش قوي ومستدام من الجائحة

- قامت الغالبية العظمى من الدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي والمجموعات الاقتصادية الإقليمية بوضع وتنفيذ استراتيجيات تعافي للتخفيف من الأثر الاجتماعي والاقتصادي لجائحة كورونا
- منذ بداية الجائحة، اتخذت الدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي تدابير احتواء. وتراوحت هذه التدابير ما بين إغلاق حدودها وإغلاق كامل للبلاد. وقد كان لذلك آثار كبيرة على سبل عيش الناس، وحرية تنقلهم، وتدفقات التجارة والاستثمارات من بين أمور أخرى.
- طبقاً للبنك الأفريقي للتنمية، وضعت الحكومات الأفريقية حزمًا تحفيزية مالية تتراوح تكلفتها ما بين حوالي 0.02% من إجمالي الناتج المحلي في جنوب السودان إلى حوالي 10.4% من إجمالي الناتج المحلي في جنوب إفريقيا.
- كان لهذه الحزم التحفيزية المالية آثار فورية ومباشرة إلى حد كبير على أرصدة الموازنة واحتياجات الاقتراض ومستويات الديون.
- لدعم الموارد الدولية وسد فجوة الحيز المالي، ستحتاج القارة إلى طرق مبتكرة لتعبئة الموارد المحلية والدعوة للإنتاج المحلي الفوري للقاحات كورونا.

- ستقدم مفوضية الاتحاد الأفريقي الدعم الفني للمناصر المعني بمؤسسات التمويل الأصغر التابعة للاتحاد الأفريقي والمبعوثين الخاصين في جهود المناصرة لدى البلدان المتقدمة لإعادة تخصيص حقوق السحب الخاصة والتفاوض على تمديد أطول.
- ينبغي بذل الجهود لتأمين 100 مليار دولار أمريكي إضافية من حقوق السحب الخاصة المعاد تخصيصها لدعم عمليات تعافي الاقتصادات الأفريقية من الجائحة.

0.4 ردود المجتمع الدولي على التحديات الاقتصادية والمالية في أفريقيا

- أثبتت جائحة كورونا الترابط بين اقتصادات العالم. وقد استلزم وقف الأزمة الصحية والتحديات الاجتماعية والاقتصادية الضخمة التي أحدثتها الجائحة استجابات عالمية جماعية
- تضررت البلدان الأفريقية بشكل خاص من الجائحة ولكنها تفتقر إلى هوامش أمان مالية للاستجابة بشكل مناسب. أثبتت مباراة تعليق خدمة الديون والتمويل المتعدد الأطراف فائدتهما، لكنهما غير كافيتين لتلبية احتياجات التمويل للدول الناشئة. ينبغي زيادة التمويل الميسر لتحقيق أجندة 2063 وأهداف التنمية المستدامة والحد من الفقر وعدم المساواة، لا سيما في البلدان النامية.
- لا تشمل مبادرة تعليق خدمة الديون تعليق خدمة الديون التجارية الخاصة والمستحقة للدول غير الأعضاء في نادي باريس. وهذا يعني استبعاد 221 مليار دولار أمريكي من الديون، بما في ذلك 155 مليار دولار أمريكي من الديون التجارية المتعلقة بإصدار سندات دولية في سوق رأس المال الدولي. ارتفع نسبة الدين التجاري من 17% في عام 2000 إلى 40% بنهاية عام 2019.
- بالإضافة إلى مباراة تعليق خدمة الديون، صاغ مؤتمر باريس حول تمويل الاقتصادات الأفريقية الذي عقد في مايو من هذا العام استجابة جماعية للتعامل مع جائحة كورونا من خلال تعبئة 100 مليون دولار أمريكي في شكل حقوق سحب خاصة للمساهمة في تلبية احتياجات التمويل للدول الأفريقية.
- كانت قمة باريس حول تمويل الاقتصادات الأفريقية بمثابة منصة عالمية لإطلاق خطة جديدة لأفريقيا. قدرت القمة الاحتياجات المالية الضخمة للقارة بنحو 285-400 مليار دولار أمريكي من الآن وحتى عام 2025. وهذا ضخم مقارنة بـ 33 مليار دولار أمريكي المتوقع تخصيصها لأفريقيا في عام 2021. كما أكدت القمة مجددًا أن على أفريقيا الاعتماد على القدرات الأفريقية لتعبئة الموارد المحلية وتعظيم الشراكات.
- وعلاوة على ذلك، دعا فخامة السيد الحسن واتارا، رئيس جمهورية كوت ديفوار، إلى عقد اجتماع للقادة الأفريقيين لمناقشة عملية التجديد العشرين لموارد المؤسسة الدولية للتنمية في 15 يوليو 2021 في أبيدجان، كوت ديفوار. ودعا الاجتماع الجهات المانحة إلى دعم عملية التجديد العشرين لموارد المؤسسة الدولية للتنمية بقيمة 100 مليار دولار بحلول نهاية عام 2021.
- يوفر مبلغ 650 مليار دولار أمريكي الذي خصصه صندوق النقد الدولي لأول مرة لحقوق السحب الخاصة فرصة كبيرة ولكنه يفيد البلدان المتقدمة بشكل غير متناسب..
- تعتبر إعادة تخصيص للبلدان المنخفضة والمتوسطة الدخل أمرا حيويا لسد فجوة التمويل. ويمكن استكشاف سيناريوهات مختلفة. وعلاوة على ذلك، ينبغي أن تعالج طرائق إعادة تخصيص احتياجات كل من البلدان المنخفضة الدخل والبلدان الضعيفة ذات الدخل المتوسط.
- يمكن أن تؤدي حقوق السحب الخاصة القائمة على الإقراض عبر آليات السوق إلى خفض تكلفة الاقتراض والاستفادة من الاستثمارات الهامة في البلدان التي لديها إمكانية الوصول إلى الأسواق وإعادة تخصيص من خلال الصندوق الاستئماني للنمو والحد من الفقر الذي سيستهدف الاحتياجات المحددة للبلدان المنخفضة الدخل.

- ناقش صندوق النقد الدولي يوم الجمعة 14 يناير 2022 إنشاء "صندوق استئماني للمرونة والاستدامة" بمبلغ 30 إلى 50 مليار دولار". تقترح هذه الأداة الجديدة استخدام فائض حقوق السحب الخاصة للبلدان الغنية لمساعدة البلدان النامية في مواجهة الأوبئة والفقر والتحديات المتعلقة بتغير المناخ من خلال قروض منخفضة الفائدة وطويلة الأجل.

0.6 الخلاصة وتوصيات السياسة

1.6 الخلاصة

بناءً على الإنجازات السابقة والدروس المستفادة والحاجة إلى إصلاحات هيكلية تهدف إلى إطلاق إمكانات إفريقيا، ينبغي لصانعي السياسات الأفريقيين تسريع برنامج الإصلاح القاري الأوسع لتسهيل التعافي من الأزمة الاقتصادية الناجمة عن جائحة كورونا وبناء اقتصادات أكثر تنوعاً وقدرة على الصمود.

2.6 توصيات السياسة الرئيسية

- **أولاً: تسريع تفعيل المؤسسات المالية الأفريقية.** تواصل المؤسسات المالية للاتحاد الأفريقي لعب دور أساسي في التنمية الاقتصادية للقارة. سيؤدي إنشاء آلية الاستقرار المالي الأفريقية في إطار المؤسسات المالية للاتحاد الأفريقي إلى حماية القارة من الصدمات المستقبلية وتعزيز الاستقلال المالي في الوقت الذي تعاني فيه القارة من عدم كفاية الحيز المالي وارتفاع مستويات الديون. سيتم تعزيز تفعيل منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية من خلال تشكيل نظام الدفع والتسوية الأفريقي وعملة واحدة، مما سيجعل التجارة بين البلدان الأفريقية أسهل.
- **ثانياً: تسريع تطوير البنية التحتية العالية الجودة في أفريقيا.** كما تعلمون جميعاً، فإن إفريقيا قارة كبيرة ومجزأة حالياً بفعل الحدود ونقص وسائل النقل والاتصالات والطاقة. الاستثمار في البنية التحتية ضروري لتحفيز النشاط الاقتصادي وربط المنتجين بالأسواق وزيادة التجارة بين البلدان الأفريقية وتسريع النمو والتكامل الإقليمي. يقدر العجز في البنية التحتية في إفريقيا اليوم بنحو 130 مليار دولار و 170 مليار دولار سنوياً. إن خلق بيئة مواتية لإقامة الشراكات بين القطاعين العام والخاص أمر بالغ الأهمية لتنفيذ المرحلة الثانية من برنامج تطوير البنية التحتية في أفريقيا التي بدأت هذا العام.
- **ثالثاً: هناك حاجة إلى تسريع التحول الإنتاجي في إفريقيا من خلال التصنيع وسلاسل القيمة الإقليمية.** تحتاج إفريقيا إلى تسريع عملية التصنيع من خلال تعزيز مشاركة القطاع الخاص المحلي في معالجة المواد الخام محلياً واستغلال القطاعات الزراعية والتعدينية والبحرية وتطوير سلاسل قيمة متكاملة تعكس المزايا النسبية والتخصصات عبر القارة. ومن غير المقبول أن تستمر إفريقيا حتى يومنا هذا في استيراد المنتجات الغذائية بما يقرب من 50 ملياراً سنوياً على الرغم من إمكاناتها الزراعية القوية. ينبغي أن تشمل مجالات التركيز القطاعات الرئيسية مثل الزراعة والتعدين والصناعة (الغذاء والدواء واللقاحات) والخدمات من أجل تسريع النمو وضمان استدامته، وخلق وظائف لائقة لملايين الشباب وتحقيق التحول الاقتصادي السريع. سيسهم ذلك أيضاً في زيادة حصة إفريقيا في التجارة العالمية. ترغب مفوضية الاتحاد الأفريقي في إجراء دراسة لتدخل عملي المنحى ودفع البلدان الأفريقية إلى نمو يتجاوز مستويات 7% في فترة 10 إلى 30 عاماً من أجل تحقيق التحول الهيكلي والتنمية المستدامة الشاملة.

- رابعاً: هناك حاجة لزيادة الاستثمارات في الابتكار من خلال البحث والتطوير. في عصر الثورة الصناعية الرابعة، يشكل الابتكار الرقمي أداة مهمة للإنتاجية والقدرة التنافسية وتنويع الاقتصادات وخلق وظائف جيدة للشباب والنساء وتنمية رأس المال البشري من أجل تلبية احتياجات مستقبل العمل.
- خامساً: تعميق التكامل الإقليمي من خلال التعجيل بتنفيذ الاتفاق المؤسس لمنطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية لتعزيز التجارة بين البلدان الأفريقية وتحقيق تنويع الصادرات.
- سادساً: دعم النمو القائم على المعرفة من خلال تعزيز تنمية المهارات وهو مفتاح التحول الهيكلي للاقتصادات الأفريقية. يعد الاستثمار في رفع مستوى المهارات أمراً ضرورياً لضمان امتلاك أفريقيا القوى العاملة الماهرة والكافية من الناحيتين النوعية والكمية والتي تمس الحاجة إليها لتسريع التحول الهيكلي وتحقيق النمو الشامل والمستدام. تعد تنمية مهارات القوى العاملة أمراً حيوياً أيضاً في مواصلة تنمية المهارات مع الأولويات المتغيرة للقدرة التنافسية والتحول الهيكلي.
- سابعاً: يتطلب تمويل تحول إفريقيا من أجل تحقيق النمو الشامل بعد جائحة كورونا وقف التدفقات المالية غير المشروعة من القارة. تستنزف التدفقات المالية غير المشروعة القارة وتحرمها من الوصول إلى الموارد المحلية الضرورية للاستثمارات الإنتاجية. ينبغي لأفريقيا تحسين تعبئة الموارد المحلية وتهيئة الظروف لجذب التمويل الخارجي والتصدي للتدفقات المالية غير المشروعة. وذلك مهم بشكل خاص عندما نأخذ في الاعتبار الحاجة إلى تعبئة 150 مليار دولار أمريكي للتعافي بعد الجائحة. يجب أن نضيف إلى ذلك الموارد المحلية المطلوبة لتحقيق أجندة 2063 والفجوة المالية السنوية البالغة 200 مليار دولار أمريكي لتنفيذ أهداف التنمية المستدامة. إننا بحاجة أيضاً إلى تعزيز الحكم والإفناق الفعال والمساءلة. يعد تحسين الحكم الاقتصادي أداة أساسية لتحسين قدرة الدول على تحقيق نمو قوي ومنصف. إن المؤسسات القوية والخاضعة للمساءلة حيوية لضمان الحكم الرشيد.
- ثامناً: هناك أيضاً حاجة إلى تكثيف التعاون الدولي لإنهاء جائحة كورونا وينبغي، في هذه العملية، تجنب الانتعاش العالمي غير المتوازن الذي يجعل البلدان الأفريقية متخلفة عن الركب ويجعل السنوات العشر القادمة عقداً ضائعاً للتنمية في القارة. أفريقيا متأخرة بالفعل من حيث آفاق النمو. هذا العام، تشير التوقعات إلى أن الاقتصاد العالمي سينمو بنسبة 5.6 في المائة وبنسبة 3.4 في المائة في أفريقيا أي نصف النمو العالمي في عام 2021. وحتى يوليو 2021، تلقت إفريقيا أيضاً حصة صغيرة من جرعات اللقاحات العالمية (1.6%) على الرغم من أنها تمثل ما يقرب من 18% من سكان العالم. لذلك تظل إفريقيا المنطقة الأقل تلقياً في العالم، وقد يؤدي ذلك إلى انتعاش عالمي غير متوازن حيث لن يتم تحقيق "المناعة الجماعية" في القارة حتى يتم تطعيم 60 بالمائة على الأقل من سكان البلدان بشكل كامل. ينبغي أن تدعم الدول الأعضاء إضفاء الطابع المؤسسي على آليات الصندوق الاستئماني الأفريقي لاقتناء اللقاحات لتعزيز قدرتها على إنتاج وشراء الأدوية والأدوية الأساسية واللقاحات العالية الجودة وبأسعار معقولة وبدعم من المؤسسات الشريكة للصندوق الاستئماني الأفريقي لاقتناء اللقاحات، ووضع استراتيجيات اتصال مناسبة وموجهة بشأن اللقاحات تهدف إلى الحد من التردد في تعاطي اللقاحات في البلدان الأفريقية عن طريق الاستخدام المناسب لمنصات التواصل الاجتماعي.

AFRICAN UNION UNION AFRICAINE

African Union Common Repository

<http://archives.au.int>

Organs

Council of Ministers & Executive Council Collection

2022-01-20

Progress Report on Socioeconomic Impact of the COVID19 Pandemic on African Economies: African Policy Responses for Stronger and Sustainable Economic Recovery and Developme

African Union

DCMP

<https://archives.au.int/handle/123456789/10404>

Downloaded from African Union Common Repository